



تقرير التدقيق الشرعي الخارجي لنماء الخيرية- الكويت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

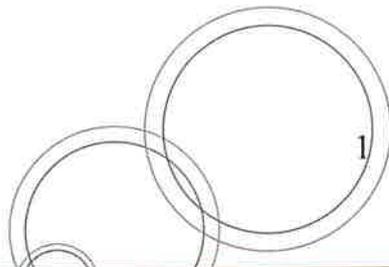
حضرات السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناء على عقد الارتباط المبرم بيننا، فقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال وأنشطة نماء الخيرية – الكويت (نماء) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول ومستقل حول مدى التزام نماء بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفقا للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة نماء بهذا الخصوص ووفقا للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لنماء والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وذلك لدى قيامها بتنفيذ العمليات والأنشطة وإبرام العقود خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الرأي

في رأينا، ان إدارة عمليات جمع الموارد والتبرعات و صرفها والأنشطة والعقود المتعلقة بها والتي تم تنفيذها وإبرامها من قبل الجهات المسؤولة في نماء خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفقا للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة نماء بهذا الخصوص، ووفقا للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها وللوائح والسياسات الداخلية المالية والإدارية وأدلة السياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة نماء والمعتمدة من مجلس الإدارة، وخصوصا فيما يتعلق بالمجالات التالية:

1. آلية جمع الموارد والتبرعات التي يتم تحصيلها من الداعمين والمتبرعين.
2. أن آلية تبويب وتصنيف الموارد والتبرعات التي يتم تحصيلها من الداعمين والمتبرعين في السجلات والتقارير الداخلية لنماء تتم ووفقا لتوجيهات الداعمين والمتبرعين، بهذا الخصوص.
3. أن آلية صرف الموارد والتبرعات على المشاريع الخيرية تتم وفق توجيهات الداعمين والمتبرعين، بهذا الخصوص.
4. أن آلية تبويب وتصنيف أوجه صرف الموارد والتبرعات في السجلات والتقارير الداخلية لنماء تتم ووفقا لتوجيهات الداعمين والمتبرعين.
5. أن أموال الزكاة التي تم تحصيلها من المتبرعين قد تم صرفها في مصارف الزكاة المحددة شرعا.
6. أن المصاريف الإدارية والعمومية التي تم تحميلها على بند المصاريف العمومية والإدارية لا تتجاوز النسبة المقررة من الناحية الشرعية.





أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بناء على التعليمات والمعايير المهنية التالية:

1. القوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية- ذات الصلة بالجوانب الشرعية محل التدقيق الشرعي -.

2. معيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

3. المعيار الدولي – المعدل – لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية.

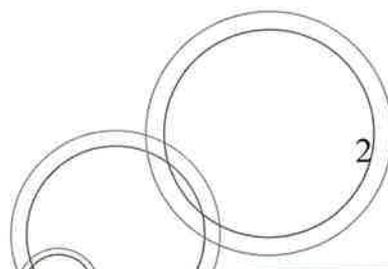
إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي للحصول على تأكيدات معقولة ومستقلة بأن نماء تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة نماء بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لنماء والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤولية نماء:

إن إدارة نماء مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة نماء بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لنماء والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في كافة العقود التي تبرمها وإدارة عمليات جمع الموارد والتبرعات وصرفها والأنشطة المتعلقة بها التي تقوم بتنفيذها، والسياسات والإجراءات ذات الصلة. كما تقع على إدارة نماء مسؤولية وضع نظام كفؤ وفعال للرقابة الشرعية الداخلية يمكنها من تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي:

إن مسؤوليتنا هي القيام بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بهدف الوصول إلى تأكيد معقول ومستقل حول مدى التزام نماء بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة نماء بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لنماء والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.





ملخص بأعمال وإجراءات التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها:

لقد قمنا بتنفيذ أعمال وإجراءات التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) والمعيار الدولي - المعدل - لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، حيث قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي وفق مراحل الإنجاز التالية:

- 1) التخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على أساس المخاطر الشرعية المحتملة.
- 2) فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلي لنماء، ليس لغرض إبداء الرأي - في تقريرنا هذا - حول كفاءة أو فعالية النظام، وإنما بهدف تصميم إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي الملائمة التي تمكننا الوصول للتأكد المعقول.
- 3) تقييم للمخاطر الشرعية المحتملة لنماء.
- 4) تصميم برامج التدقيق الشرعي الخارجي بناء على نتائج تقييم المخاطر الشرعية المحتملة.
- 5) استخدام برامج التدقيق الشرعي الخارجي في فحص (المعاملات) والعمليات والأنشطة التي قامت إدارة نماء بتنفيذها، وذلك على أساس العينة.
- 6) جمع نتائج أعمال الفحص والتدقيق التي قمنا بها، ومناقشة الملاحظات - إن وجدت - مع الجهات المسؤولة بنماء عن تنفيذ تلك المعاملات.
- 7) إصدار مسودة تقرير التدقيق الشرعي الخارجي ومناقشتها مع الجهات المسؤولة في نماء.
- 8) إصدار تقرير التدقيق الشرعي الخارجي النهائي.

لقد شملت أعمال التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها بشكل رئيسي على ما يلي:

- 1- إجراء مناقشات مع إدارة نماء حول نظام الرقابة الشرعية والهيكل التنظيمي والإداري، والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها.
- 2- الاطلاع على القوانين والتعليمات المحلية التي تنظم عمل نماء.
- 3- الاطلاع على محاضر اجتماعات اللجان الداخلية.
- 4- الاطلاع على اللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية والسياسات والإجراءات المتبعة من قبل إدارة نماء لإرساء إطار نظام الرقابة الداخلي، والتي تضمنت:
 - مراجعة الفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة عن المرجعية الشرعية التي حددتها إدارة نماء.
 - مراجعة أدلة اللوائح والسياسات والإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الشرعية الداخلية.
 - مراجعة التوصيف الوظيفي لبعض الوظائف المختارة.
 - مراجعة تقارير التدقيق الداخلي للسنة المالية محل التدقيق.



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

- 5- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بألية تحصيل التبرعات من الداعمين والمتبرعين.
- 6- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتبرعين والداعمين.
- 7- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بألية وأوجه صرف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتبرعين والداعمين.
- 8- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف أوجه صرف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتبرعين والداعمين.
- 9- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف أوجه صرف المبالغ التي تم تحديدها كمبالغ تخص الزكاة حصراً.
- 10- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية من قبل الإدارات والأقسام المختلفة في نماء.
- 11- مراجعة بند المصاريف الإدارية والعمومية التي تحميلها على بند المصاريف الإدارية والعمومية ونسبة المصاريف الإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31.
- 12- الاطلاع على البيانات المالية المدققة لنماء عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31.

وكفى بالله حسيباً، والحمد لله رب العالمين.

دولة الكويت
21 شوال 1445 هـ
30 ابريل 2024 م

شركة شورى للاستشارات الشرعية

